الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٦/٩
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٨/١٥
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

الفكر السياسي والفلسفي في مواجهة التحديات الأخلاقية في عصر الذكاء الاصطناعي

Political and philosophical thought in the face of ethical challenges in the age of artificial intelligence

م. د. هيفاء رشيد حسن خشان

Dr. Haifa Rashid Hassan Khashan

جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية

Kirkuk University / College of Law and Political Science

hayfaa@uokirkuk.edu.iq

IRAQI

Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

أصبح الذكاء الاصطناعي من أبرز مظاهر الثورة التكنولوجية الحديثة، لمايمتلكه من قدرة كبيرة على التأثير في حياة الأفراد والمجتمعات. ورغم الفوائد الواسعة التي يوفرها في مجالات متعددة، إلا أن استخدامه المتزايد أوجد تحديات أخلاقية وفكرية تتعلق بمستقبل الإنسان والقيم التي تحكم المجتمع. وفي ظل هذه المتغيرات، يبرز الفكر الفلسفي كوسيلة لفهم الأبعاد الأخلاقية للتطور التقني، وتحليل آثاره على الحرية والعدالة والمسؤولية الإنسانية، بما يسهم في وضع أسس أخلاقية تضمن توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة الإنسان وحماية حقوقه. ويؤدي الفكر السياسي دورًا محوريًا في صياغة السياسات العامة التي تنظم تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يحقق المصلحة العامة. ومن خلال مبادئه المتعلقة بالعدالة والحرية والمساءلة، يسهم في وضع الأطر التشريعية التي توازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق والحريات. كما يساعد صناع القرار على سن قوانين تحدد المسؤوليات القانونية والأخلاقية لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي. ويعزز الفكر السياسي كذلك آليات الرقابة والحوكمة لضمان الشفافية ومنع إساءة استخدام هذه التقنيات. وبذلك يشكل أساسًا فكريًا وتشريعيًا لتوجيه الذكاء الاصطناعي نحو خدمة الإنسان والتنمية المستدامة.

وعليه، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور الفكر الفلسفي والسياسي في معالجة التحديات الأخلاقية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي، عبر تحليل أبعاده النظرية واستكشاف إمكاناته في بناء إطار أخلاقي متوازن يحقق التفاعل المسؤول بين الإنسان والتكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية:– الفكر الفلسفي , الفكر السياسي ,الذكاء الاصطناعي , ,اخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

Abstract

Artificial intelligence (AI) has become one of the most prominent manifestations of the modern technological revolution due to its remarkable capacity to influence the lives of individuals and societies. Despite the extensive benefits it offers across various fields, its increasing adoption has generated significant ethical and intellectual challenges concerning the future of humanity and the values that govern society. In light of these developments, philosophical thought emerges as an essential framework for understanding the ethical dimensions of technological advancement and for examining its implications for freedom, justice, and human responsibility. It also contributes to establishing ethical foundations that ensure AI technologies are developed and employed in ways that serve humanity and safeguard fundamental human rights.Political thought, in turn, plays a pivotal role in formulating the public policies that regulate the development and deployment of artificial intelligence in pursuit of the public interest. Drawing upon its core principles of justice, liberty, and accountability, political thought contributes to the establishment of legislative and regulatory frameworks that balance technological innovation with the protection of individual rights and freedoms. It further assists policymakers in enacting laws that define the legal and ethical responsibilities associated with the design, development, and use of AI systems. Moreover, political thought strengthens mechanisms of oversight and governance by

promoting transparency, accountability, and the prevention of the misuse of AI technologies. In this respect, it provides both the intellectual and legislative foundations necessary to guide artificial intelligence toward advancing human welfare and achieving sustainable development.Accordingly, this study seeks to examine the role of philosophical and political thought in addressing the ethical challenges posed by artificial intelligence. It does so by analyzing their theoretical foundations and exploring their potential to develop a balanced ethical framework capable of fostering a responsible and sustainable relationship between human beings and emerging AI technologies.

Keywords: Philosophical Thought, Political Thought, Artificial Intelligence (AI), Artificial Intelligence Ethics.

المقدمة

يشهد العالم في القرن الحادي والعشرين ثورة تكنولوجية غير مسبوقة، يقف الذكاء الاصطناعي في مقدمة محركاتها، حيث امتدت تطبيقاته إلى مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك الإدارة العامة، والأمن، والاقتصاد، والتعليم، والصحة، والقضاء، وصنع القرار السياسي. وقد أسهم هذا التطور في تحقيق مكاسب كبيرة على مستوى الكفاءة والإنتاجية، إلا أنه في الوقت نفسه أوجد تحديات أخلاقية وسياسية وقانونية معقدة تتعلق بحماية الخصوصية، والعدالة، والشفافية، والمساءلة، والتحيز الخوارزمي، وأمن البيانات، ومستقبل العمل، وحدود تدخل الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات التي تمس حياة الأفراد والمجتمعات.

وأمام هذه التحولات، لم يعد التعامل مع الذكاء الاصطناعي مقتصرًا على الجوانب التقنية والهندسية، بل أصبح يستدعي مقاربات فلسفية وسياسية قادرة على بناء إطار قيمي وتشريعي ينظم استخدام هذه التقنيات. فالفكر الفلسفي يقدم الأسس الأخلاقية التي تستند إلى قيم الكرامة الإنسانية، والعدالة، والحرية، والمسؤولية، في حين يؤدي الفكر السياسي دورًا محوريًا في ترجمة هذه القيم إلى سياسات عامة وتشريعات ومؤسسات وآليات حوكمة تكفل الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وتحافظ على التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق والحريات.

وتتجلى أهمية الفكر السياسي بصورة خاصة في قدرته على توجيه عملية صنع القرار، وصياغة الاستراتيجيات الوطنية، ووضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد مسؤوليات الحكومات والشركات المطورة للتقنيات الذكية، فضلاً عن بناء منظومات رقابية تضمن الشفافية والمساءلة وتحد من المخاطر الناتجة عن الاستخدام غير المنضبط للذكاء الاصطناعي. كما يسهم في تعزيز التعاون الدولي لوضع قواعد ومعايير مشتركة لمواجهة التحديات العابرة للحدود، بما ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى بيان الدور الذي يؤديه الفكر الفلسفي في تأسيس المبادئ الأخلاقية الناظمة للذكاء الاصطناعي، مع التركيز بصورة رئيسة على الفكر السياسي بوصفه الأداة القادرة على تحويل تلك المبادئ إلى سياسات عامة وتشريعات وآليات حوكمة عملية، بما يضمن توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الإنسان وتحقيق التنمية، مع الحد من مخاطره الأخلاقية والاجتماعية والسياسية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من عدة اعتبارات، أهمها:

١- تزايد تأثير الذكاء الاصطناعي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢- إبراز الدور المحوري للفكر السياسي في بناء السياسات العامة المنظمة لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي.

٣- تسليط الضوء على العلاقة بين المبادئ الفلسفية والأخلاقية وبين التشريعات والسياسات العامة.

٤- الإسهام في دعم الجهود الرامية إلى بناء منظومة حوكمة رشيدة للذكاء الاصطناعي قائمة على الشفافية والعدالة والمساءلة.

٥- تقديم إطار علمي يمكن أن يفيد الباحثين وصناع القرار في تطوير سياسات وطنية متوازنة تواكب التطورات التقنية وتحمي حقوق الإنسان.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- بيان مفهوم الفكر الفلسفي والفكر السياسي وعلاقتهما بالذكاء الاصطناعي.

٢- تحليل أبرز التحديات الأخلاقية التي تفرضها تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

٣- توضيح دور الفكر الفلسفي في بناء الأسس الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

٤- تحليل دور الفكر السياسي في صياغة السياسات العامة، والتشريعات، وآليات حوكمة الذكاء الاصطناعي.

٥- تقديم رؤية علمية تسهم في تعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي من خلال التكامل بين المبادئ الأخلاقية والسياسات العامة، بما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على الحقوق والحريات الأساسية.

إشكالية البحث: تنطلق الدراسة من الإشكالية الرئيسة الآتية:

إلى أي مدى يسهم الفكر الفلسفي والسياسي، ولا سيما الفكر السياسي، في مواجهة التحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي من خلال صياغة السياسات العامة وآليات الحوكمة والتشريعات المنظمة لاستخدامه؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

•ما أبرز التحديات الأخلاقية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي؟

•كيف يسهم الفكر الفلسفي في تأسيس المبادئ الأخلاقية الناظمة للذكاء الاصطناعي؟

•ما دور الفكر السياسي في صياغة السياسات العامة والتشريعات الخاصة بالذكاء الاصطناعي؟

•كيف يمكن تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي وحماية حقوق الإنسان من خلال الحوكمة الرشيدة؟

فرضية البحث: يقوم البحث على الفرضية الآتية:يفترض البحث أن مواجهة التحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي لا يمكن أن تتحقق بالحلول التقنية وحدها، وإنما تتطلب تكاملًا بين الفكر الفلسفي الذي يؤسس للقيم الأخلاقية، والفكر السياسي الذي يترجم هذه القيم إلى سياسات عامة وتشريعات وآليات حوكمة تضمن الاستخدام المسؤول والعادل والآمن للذكاء الاصطناعي.

منهجية البحث: منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي، من خلال وصف وتحليل المفاهيم المرتبطة بالفكر الفلسفي والسياسي والذكاء الاصطناعي وأخلاقياته، وبيان العلاقة بينها في مواجهة التحديات الأخلاقية الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والفلسفي للذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي ونشأته التاريخية

أولاً: تعريف الذكاء الاصطناعي

يُعدّ الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) من أبرز المفاهيم المعاصرة التي تجاوزت حدود العلوم التقنية إلى مجال الفلسفة، لما يتضمنه من تساؤلات حول ماهية العقل والمعرفة والإدراك.وقد تعددت التعريفات المقدمة له بتعدد التوجهات الفكرية والعلمية؛ فبعضها ركز على الجانب الوظيفي للذكاءالاصطناعي، وبعضها الآخر على البنية العقلية للآلة. ويُعرّفه جون مكارثي، وهو من أوائل من صاغ المصطلح عام ١٩٥٦، بأنه علم وهندسة صنع الآلات الذكية، ولا سيما البرامج الحاسوبية الذكية، بما يتصل بمحاكاة القدرات الذهنية البشرية.(McCarthy, 2007, p. 22) أما مارغريت بودن فتتناول الذكاء الاصطناعي من منظور فلسفي ومعرفي، بوصفه مجالًا من مجالات علوم الحاسوب يهتم بفهم طبيعة الذكاء ومحاولة محاكاة بعض مظاهره (Boden, 2016, p. 4).ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تقنية برمجية، بل هو مشروع فلسفي ومعرفي يسعى إلى إعادة تعريف العلاقة بين الإنسان والآلة، والعقل والمادة.

ثانياً: التطور التاريخي للذكاء الاصطناعي

أ. البدايات الفكرية: بدأت بعض الجذور الفكرية لفكرة محاكاة العمليات العقلية منذ الفلسفة اليونانية، ولا سيما مع اهتمام أرسطو بالمنطق وقواعد الاستدلال، التي أسست لفكرة إمكانية تنظيم التفكير وفق قواعد محددة (أرسطو، ١٩٩٨، ص٧٥). وفي العصر الحديث، طرح رينيه ديكارت تمييزًا بين العقل والجسد، وذهب إلى أن التفكير الإنساني لا

يمكن اختزاله بصورة كاملة في الآليات المادية للآلة (ديكارت، ١٩٩٤، ص. ٥٨). ثم جاء توماس هوبز ليقدم تصورًا أكثر ميكانيكية للعقل، إذ ربط عملية التفكير بفكرة الحساب، وهو ما أسهم في تطور التصورات التي تنظر إلى العقل باعتباره نظامًا يمكن تفسير عملياته بصورة إجرائية (هوبز، ١٩٩١، ص. ١٠٢).

ب. المرحلة العلمية الحديثة: في القرن العشرين، قدم آلان تورنغ سنة ١٩٥٠ مقاله الشهير "Computing Machinery and Intelligence" ، وطرح فيه السؤال الفلسفي المحوري: هل تستطيع الآلة أن تفكر؟ واقترح ما أصبح يعرف باختبار تورنغ بوصفه وسيلة لمناقشة قدرة الآلة على محاكاة السلوك الذكي للإنسان (Turing, 1950, p. 32) .وقد مثّل هذا السؤال نقطة مهمة في الانتقال من التأمل الفلسفي حول الآلة والعقل إلى البحث العلمي المنظم في الذكاء الاصطناعي، إذ فتح المجال أمام إعادة النظر في طبيعة التفكير والذكاء والوعي.

ج. الثورة التقنية: شهدت العقود الأخيرة انتقال الذكاء الاصطناعي من الأنظمة القائمة على القواعد المحددة إلى أنظمة أكثر اعتمادًا على التعلم الآلي والشبكات العصبية والتعلم العميق، وأصبحت بعض الأنظمة قادرة على تحليل كميات ضخمة من البيانات والتنبؤ واتخاذ قرارات في مجالات متعددة .(Russell & Norvig, 2020, p. 54) وقد أدى هذا التطور إلى بروز تساؤلات أخلاقية جديدة تتعلق بالمسؤولية والعدالة والخصوصية والتحيز الخوارزمي وحدود الاستقلالية الآلية.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي بين الفلسفة والعقلانية

أولاً: الذكاء الاصطناعي كإشكالية فلسفية:تمثل فلسفة الذكاء الاصطناعي امتدادًا لفلسفة العقل، إذ تبحث في طبيعة الوعي والإدراك والعلاقة بين العقل والجسد. ومن ثم انتقل

التساؤل من قدرة الآلة على أداء المهام إلى إمكانية امتلاكها التفكير أو الوعي الإنساني. وقد اختلفت الاتجاهات الفلسفية في تفسير ذلك؛ فالمادية الميكانيكية تربط العمليات العقلية بالعمليات المادية، بينما تميز الثنائية الديكارتية بين العقل والجسد، في حين يركز الاتجاه الوظيفي على الوظائف التي تؤديها الحالات العقلية بغض النظر عن طبيعة مادتها.(Putnam, 1975, p. 46)

ثانياً: تجربةالغرفة الصينية (Chinese Room) لجون سيرل: هي تجربة فكرية طرحها الفيلسوف الأمريكي جون سيرل (John Searle) سنة ١٩٨٠ في إطار نقده للاتجاه الذي يرى أن الحاسوب يمكن أن يمتلك عقلًا أو فهمًا حقيقيًا لمجرد قدرته على معالجة المعلومات وتنفيذ البرامج. وتفترض التجربة وجود شخص داخل غرفة لا يعرف اللغة الصينية، ويتلقى مجموعة من الرموز الصينية مع تعليمات مكتوبة بلغته تمكّنه من مطابقة هذه الرموز وترتيبها وإخراج رموز أخرى بصورة صحيحة، بحيث يبدو لمن هم خارج الغرفة أنه يفهم اللغة الصينية، رغم أنه في الواقع لا يعرف معناها. ومن خلال هذه الفكرة، يوضح سيرل أن القدرة على معالجة الرموز وفق قواعد محددة لا تساوي الفهم الحقيقي لمعانيها؛ فالآلة قد تنجح في محاكاة السلوك الذكي، لكنها لا تكون بالضرورة واعية أو قادرة على الفهم بالمعنى الإنساني. ولذلك يميز سيرل بين التركيب (Syntax)، أي التلاعب بالرموز وفق قواعد، والدلالة (Semantics)، أي فهم المعاني والمضامين التي تشير إليها تلك الرموز. وقد أصبحت هذه التجربة من أبرز الحجج الفلسفية في الجدل حول طبيعة الذكاء الاصطناعي، وحدود التشابه بين محاكاة الذكاء وامتلاك العقل والوعي (Searle, 1980, pp. 417–457).

ثالثاً: الإشكالية المعرفية والأخلاقية: لا تكمن الإشكالية في قدرة الذكاء الاصطناعي على تنفيذ العمليات المعقدة فحسب، بل في منحه القدرة على اتخاذ قرارات تمس حياة الإنسان وحقوقه، بما يثير مسألة المسؤولية عن نتائجها. ويبرز هنا التساؤل حول إمكانية تعليم الآلة القواعد والقيم الأخلاقية، وهو ما يفرض البحث عن أسس فلسفية توجه استخدام الذكاء الاصطناعي بما يحافظ على الإنسان وحقوقه.

المطلب الثالث: الأسس الفلسفية المؤطرة للذكاء الاصطناعي

أولاً: المنظور الكانطي (Kantian): يرى إيمانويل كانط أن الفعل الأخلاقي لا يُقاس بالنتائج وحدها، وإنما يرتبط بالواجب واحترام الإنسان بوصفه غاية في ذاته. ومن ثم فإن تطبيق المبادئ الكانطية على الذكاء الاصطناعي يقتضي ألا يتحول الإنسان إلى مجرد وسيلة لتحقيق أهداف تقنية أو اقتصادية، وأن تظل الأنظمة الذكية خاضعة لمبدأ احترام الكرامة الإنسانية (كانط، ١٩٩٢، ص. ٩١). ويشكل هذا التصور أساسًا مهمًا في النقاش المعاصر حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما في ما يتعلق بحماية الإنسان وحقوقه الأساسية.

ثانياً: المنظور النفعي (Utilitarian): على النقيض من التصور الكانطي، يرى الاتجاه النفعي، عند جيرمي بنثام وجون ستيوارت مل، أن القيمة الأخلاقية للفعل ترتبط بقدرته على تحقيق أكبر قدر من المنفعة والسعادة لأكبر عدد من الأشخاص (Bentham, 1996, p. 22).ويمكن توظيف هذا التصور في تحليل بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما في الحالات التي تفرض على النظام المفاضلة بين نتائج متعددة، مثل بعض تطبيقات المركبات ذاتية القيادة أو توزيع الموارد الصحية.

ثالثاً: أخلاق الرعاية :(Ethics of Care) تمثل أخلاق الرعاية اتجاهًا أخلاقيًا يركز على العلاقات الإنسانية والاهتمام بالآخرين والسياق الاجتماعي للفعل الأخلاقي. وقد أسهمت كارول جيليغان في تطوير هذا الاتجاه من خلال نقد الاقتصار على التصورات الأخلاقية القائمة على القواعد المجردة(Gilligan, 1982, p. 56)

ومن منظور الذكاء الاصطناعي، يتيح هذا الاتجاه التفكير في تصميم الأنظمة الذكية بصورة تراعي الاحتياجات الإنسانية والعلاقات الاجتماعية، بدل الاقتصار على الكفاءة الحسابية وتحقيق النتائج الرقمية.

رابعاً: فلسفة التقنية عند هايدغر: حذّر مارتن هايدغر في فلسفته للتقنية من اختزال العالم والإنسان في إطار المنفعة والحساب التقني. وتبرز أهمية هذا التصور في دراسة الذكاء الاصطناعي، لأن التوسع في استخدام التقنية قد يؤدي إلى إعادة تشكيل علاقة الإنسان بالعالم وبذاته إذا أصبح المنطق التقني هو المعيار الوحيد للحكم على الأشياء . (Heidegger, 1977, p. 68)ومن هنا يمكن النظر إلى تحذير هايدغر بوصفه مدخلًا فلسفيًا مهمًا لمناقشة مخاطر تحول الإنسان من مستخدم للتقنية إلى موضوع خاضع لمنطقها، وهو ما يجعل مسألة وضع حدود أخلاقية وسياسية للذكاء الاصطناعي ضرورة أساسية.

المبحث الثاني: التحديات الأخلاقية في عصر الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: مفهوم التحدي الأخلاقي في السياق التقني

يُعدّ مفهوم التحدي الأخلاقي أحد المفاهيم المركزية في الفلسفة التطبيقية المعاصرة، حيث يشير إلى حالة التعارض بين التقدم العلمي والتقني من جهة، والقيم والمبادئ الإنسانية من جهة أخرى. وفي عصر الذكاء الاصطناعي، تتخذ هذه الإشكالية طابعًا أكثر تعقيدًا،

إذ لم تعد الأخلاق تُختبر في أفعال البشر فحسب، بل أصبحت مرتبطة أيضًا بقرارات تتخذها خوارزميات وأنظمة ذكية. ويؤكد فلوريدي أن التطور التقني والمعلوماتي أدى إلى إعادة النظر في طبيعة الفاعل الأخلاقي والمسؤولية الأخلاقية، بحيث أصبحت المسؤولية موزعة بين الإنسان والآلة والبنية المعلوماتية والاجتماعية التي تعمل ضمنها الأنظمة الذكية وقد خصص فلوريدي (Floridi, 2013, p. 21) في كتابه عددًا من الفصول لموضوع الأخلاق المعلوماتية، ومنها أخلاق الوكلاء الاصطناعيين والمسؤولية الأخلاقية الموزعة.وبذلك لم تعد الأخلاق مسألة مرتبطة بالنوايا البشرية وحدها، بل أصبحت مرتبطة بالبنى المعلوماتية، وبكيفية تصميم الأنظمة الذكية، وبآليات توزيع المسؤولية بين مختلف الأطراف المشاركة في إنتاجها واستخدامها.أما هانز يوناس، فيرى أن الثورة التقنية المعاصرة غيّرت طبيعة الفعل الإنساني، إذ أصبح تأثير الفعل التقني يتجاوز نطاق الحاضر ليطال الأجيال القادمة والطبيعة ذاتها. ومن هنا دعا إلى تطوير أخلاق جديدة للمسؤولية تستجيب لاتساع نطاق القوة التقنية وقدرتها على إحداث آثار بعيدة المدى (Jonas, 1984, p. 6).وتزداد أهمية هذه الرؤية في ظل توسّع استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات الطبية والاقتصادية والأمنية والإدارية، إذ أصبحت القرارات التقنية قادرة على إحداث آثار مباشرة في حياة الأفراد والجماعات، الأمر الذي يجعل مساءلة الإنسان عن تصميم هذه الأنظمة وتوجيهها ومراقبة نتائجها ضرورة أخلاقية وقانونية.

المطلب الثاني: أبرز التحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي

١-مسؤولية القرار والفعل الأخلاقي: تتمثل إحدى أهم الإشكالات الأخلاقية في عصر الذكاء الاصطناعي في تحديد الجهة التي تتحمل المسؤولية عند وقوع الخطأ أو الضرر.

ففي حال وقوع حادث بسبب نظام آلي، كسيارة ذاتية القيادة مثلًا، تبرز أسئلة متعددة حول المسؤولية: هل تقع على المبرمج، أم الشركة المصنعة، أم المستخدم، أم الجهة التي قامت بتدريب النظام، أم أن المسؤولية يمكن إسنادها إلى النظام ذاته؟ وقد عالجت فلسفة الذكاء الاصطناعي هذه الإشكالية ضمن النقاش المتعلق بالفاعلية الأخلاقية للآلات، إذ يشير كويكلبرغ إلى أن الذكاء الاصطناعي يطرح تحديات جديدة أمام مفاهيم المسؤولية والفاعلية والقرار الأخلاقي، خصوصًا عندما تصبح الأنظمة قادرة على اتخاذ قرارات بصورة مستقلة نسبيًا (Coeckelbergh, 2020, p. 44). ويشير جون غانكل بدوره إلى أن مسألة الآلة بوصفها موضوعًا أو فاعلًا أخلاقيًا تثير تساؤلات فلسفية حول إمكانية إسناد المسؤولية الأخلاقية إلى كيانات غير بشرية (Gunkel, 2012, p. 28).وقد ظهرت بعض المقاربات القانونية التي ناقشت إمكانية منح الأنظمة الروبوتية أو الذكية نوعًا من الشخصية القانونية، إلا أن هذا الاتجاه يواجه اعتراضات فلسفية عميقة، لأن المسؤولية الأخلاقية التقليدية ترتبط بالوعي والإرادة والقدرة على فهم نتائج الفعل. ومن ثم، فإن إسناد المسؤولية إلى الآلة لا ينبغي أن يؤدي إلى إعفاء الإنسان أو المؤسسة المصممة والمستخدمة لها من المسؤولية.

٢-التحيّز الخوارزمي والعدالة الرقمية: تُظهر الأدبيات المعاصرة أن أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تعكس التحيزات الاجتماعية والثقافية الموجودة في البيانات التي تُدرَّب عليها، بل يمكن أن تعمل في بعض الحالات على إعادة إنتاج هذه التحيزات وتوسيع نطاقها. وعندما تُستخدم الخوارزميات في مجالات حساسة مثل التوظيف، والعدالة الجنائية، والإقراض، والخدمات العامة، فإن أي انحياز في البيانات أو في تصميم النظام

يمكن أن يؤدي إلى نتائج تمييزية ضد فئات معينة من المجتمع (Crawford, 2021, p. 15).

ومن منظور فلسفي، يمثل التحيز الخوارزمي تحديًا مباشرًا لمبدأ العدالة، بوصفه أحد المفاهيم الأساسية في الفكر الأخلاقي والسياسي. ويكتسب هذا التحدي أهمية خاصة عند مقارنته بنظرية العدالة لدى جون رولز، التي تقوم على مبادئ الإنصاف والمساواة في الفرص (Rawls, 1971, p. 67). فإذا قُدمت الخوارزميات على أنها أدوات محايدة لاتخاذ القرار، بينما كانت البيانات التي تستند إليها تعكس تفاوتات اجتماعية سابقة، فإن النتيجة قد تكون إعادة إنتاج عدم المساواة تحت غطاء الحياد التقني.وبذلك، فإن العدالة الرقمية لا تعني مجرد المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا، وإنما تشمل كذلك ضمان عدم تعرض الأفراد للتمييز بسبب القرارات التي تنتجها الأنظمة الخوارزمية.

٣-انتهاك الخصوصية والمراقبة الرقمية: يُعدّانتهاك الخصوصية من أبرز المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، نظرًا إلى قدرته الكبيرة على جمع البيانات وتحليلها وربطها واستنتاج معلومات جديدة عن الأفراد. وتزداد خطورة هذا الأمر مع استخدام تقنيات التعرف على الوجوه، وتتبع المواقع، وتحليل السلوك الرقمي، والتنبؤ بالميول والاهتمامات.وقد قدم ميشيل فوكو مفهوم "البانوبتيكون" لتفسير طبيعة المراقبة الحديثة، حيث يصبح الفرد واعيًا بإمكانية مراقبته باستمرار، الأمر الذي يؤدي إلى ممارسة الرقابة على الذات حتى في غياب المراقب المباشر (Foucault, 1979, p. 201). وفي عصر الذكاء الاصطناعي، اكتسب هذا التصور بعدًا جديدًا، إذ لم تعد المراقبة تعتمد فقط على وجود مراقب بشري، بل أصبحت الخوارزميات قادرة على تحليل كميات هائلة من البيانات واستخلاص أنماط سلوكية عن الأفراد. ويجعل ذلك حماية

الخصوصية إحدى القضايا المركزية في الأخلاق المعلوماتية؛ فقد جعل فلوريدي الخصوصية والمسؤولية وحرية التعبير من القضايا الأساسية في الأخلاق المرتبطة بالمجتمع المعلوماتي (Floridi, 2013).ومن ثم، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في المراقبة يفرض ضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن والمصلحة العامة من جهة، وحق الفرد في الخصوصية والاستقلالية من جهة أخرى.

٤-نزع الانسانية (Dehumanization) وفقدان المعنى: كلما زادت كفاءة الآلات في أداء المهام الذهنية واتخاذ القرارات، برزت مخاوف فلسفية تتعلق بتراجع الشعور الإنساني بالتفرّد والتميّز. وقد حذّر مارتن هايدغر من طبيعة التقنية الحديثة التي يمكن أن تجعل الموجودات، بما فيها الإنسان، تظهر باعتبارها موارد قابلة للاستخدام والاستثمار ضمن منظومة تقنية شاملة (Heidegger, 1977, p. 19).وفي سياق الذكاء الاصطناعي، يمكن أن يظهر هذا الخطر في نزعة "تشييء الإنسان"، أي التعامل معه بوصفه مجموعة من البيانات والمؤشرات القابلة للتحليل والتصنيف والتنبؤ. ويصبح الإنسان في هذه الحالة موضوعًا للخوارزمية بدل أن يكون ذاتًا مستقلة تشارك في صناعة القرار.ويثير هذا التحول سؤالًا فلسفيًا أساسيًا يتعلق بحدود استخدام التكنولوجيا: هل ينبغي أن تُقاس قيمة الإنسان بقدرته على الإنتاج والأداء الذي يمكن للخوارزميات قياسه، أم أن للإنسان قيمة تتجاوز كل المؤشرات الكمية؟ ومن هنا، تصبح المحافظة على الكرامة الإنسانية شرطًا أساسيًا عند تصميم وتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي.

٥-البطالة التقنية وتوزيع الثروة: يمثل تأثير الذكاء الاصطناعي والأتمتة في سوق العمل تحديًا أخلاقيًا مهمًا، لما قد يترتب عليه من تغير في طبيعة الوظائف والمهارات واختفاء بعض الوظائف وظهور أخرى. وقد توقع المنتدى الاقتصادي العالمي تغير نحو ٢٣%

من الوظائف بحلول عام ٢٠٢٧، مع إنشاء ٦٩ مليون وظيفة وإلغاء ٨٣ مليون وظيفة (World Economic Forum, 2023). كما قد يؤدي التقدم التقني إلى تركّز مكاسب الذكاء الاصطناعي لدى الجهات التي تمتلك البيانات والبنية التحتية والخبرات التقنية. لذلك، يتمثل التحدي الأخلاقي في ضمان توزيع عادل لمنافع التطور التكنولوجي، بما يحد من اتساع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: مقاربات فلسفية لمعالجة التحديات الأخلاقية

تقدم الفلسفة مجموعة من المقاربات التي يمكن توظيفها في معالجة التحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي، من خلال الجمع بين الواجب والنتائج والفضيلة والرعاية وإعادة التفكير في علاقة الإنسان بالتكنولوجيا.

١-المقاربة الكانطية: أخلاق الواجب: تقوم الأخلاق الكانطية على الواجب والمبدأ الأخلاقي العام، بحيث ترتبط قيمة الفعل باحترام القانون الأخلاقي وليس بنتائجه فقط (Kant, 1997, p. 38).وفي الذكاء الاصطناعي، يمكن ترجمة ذلك إلى قواعد تضمن احترام الإنسان وخصوصيته وعدم الإضرار به وعدم التمييز ضده. غير أن الآلة لا تُعد فاعلًا أخلاقيًا كاملًا لافتقارها إلى الإرادة والنية، ولذلك تظل المسؤولية الأخلاقية على الإنسان.

٢-المقاربة النفعية: أخلاق النتائج والرفاه العام: تركز النفعية على نتائج الفعل، وترى أن الفعل الأخلاقي هو الذي يحقق أكبر قدر من المنفعة ويقلل الضرر (Mill, 1998, p. 28) .ويمكن تطبيقها على الذكاء الاصطناعي من خلال تقييم آثاره الاجتماعية، كتحسين الخدمات الصحية وتقليل الحوادث. إلا أن تحقيق المنفعة لا ينبغي أن يكون على حساب الخصوصية والحرية والكرامة الإنسانية.

٣-أخلاق الفضيلة: مركزية الإنسان: ترى أخلاق الفضيلة عند أرسطو أن الأخلاق ترتبط ببناء الشخصية وتنمية الحكمة والاعتدال والشجاعة والعدالة (Aristotle, 2004, p. 21). وفي مجال الذكاء الاصطناعي، تركز هذه المقاربة على الإنسان الذي يصمم التكنولوجيا ويستخدمها، وليس على الآلة ذاتها. وتؤكد فالور أهمية المسؤولية والحكمة والتواضع المعرفي والتفكير النقدي في التعامل مع التكنولوجيا (Vallor, 2016, p. 97).

٤-أخلاق الرعاية والعلاقات الإنسانية: تركز أخلاق الرعاية على الاهتمام المتبادل والتعاطف والعلاقات الإنسانية (Noddings, 1984, p. 95). ويمكن توظيفها في مجالات التعليم والصحة ورعاية كبار السن، بحيث يستخدم الذكاء الاصطناعي لدعم الرعاية الإنسانية لا لاستبدالها، مع الحفاظ على البعد العاطفي والاجتماعي للعلاقات الإنسانية.

٥-الفلسفة ما بعد الإنسانية وإعادة تعريف الإنسان: تدعو الفلسفة ما بعد الإنسانية إلى إعادة التفكير في العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا والطبيعة، وترى بريدوتي أن التطورات العلمية والتقنية تفرض إعادة النظر في حدود مفهوم الإنسان وعلاقته بالآلة (Braidotti, 2013, p. 58). وفي عصر الذكاء الاصطناعي، تتيح هذه المقاربة فهمًا أوسع للعلاقات بين الإنسان والتكنولوجيا، مع التأكيد على استمرار المسؤولية الإنسانية وحماية الكرامة الإنسانية.

يتضح أن المقاربات الفلسفية، رغم اختلاف منطلقاتها، تتكامل في توجيه الذكاء الاصطناعي نحو الاستخدام المسؤول؛ فالكانطية تؤكد الواجب والحقوق، والنفعية تركز على النتائج والرفاه، وأخلاق الفضيلة على شخصية الإنسان ومسؤوليته، وأخلاق الرعاية

على العلاقات والتعاطف، بينما توسع ما بعد الإنسانية نطاق التفكير في العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا. ومن ثم، فإن بناء أخلاقيات الذكاء الاصطناعي يتطلب الجمع بين هذه المقاربات بما يضمن حماية الإنسان وحقوقه وكرامته

المبحث الثالث: دور الفكر السياسي والفلسفي في بناء أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: الأسس الفلسفية للأخلاق في عصر الذكاء الاصطناعي

تقوم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي على قاعدة مفادها أن التقنية ليست «محايدة»، بل «مشحونة بالقيم» التي يضفيها عليها صانعوها ومستخدموها (Floridi, 2011, p. 94).ولذلك، فإن ضبطها أخلاقيًا يتطلب بناء إطار فلسفي قيمي يحدد ما هو مشروع أو ممنوع، وما هو إنساني أو لا إنساني.

١-الكرامة الإنسانية كمرتكز فلسفي: تُعدّ الكرامة الإنسانية (Human Dignity) حجر الأساس في الأخلاق الكانطية، حيث يرى إيمانويل كانط أن الإنسان يجب أن يُعامل دائمًا كغاية، لا كوسيلة(كانط، ١٩٩٠، ص ٨٢).وفي سياق الذكاء الاصطناعي، تعني هذه القاعدة ضرورة تصميم الأنظمة الذكية بطريقة تحترم استقلالية الإنسان وخصوصيته، ولا تستغله كبيانات أو كعنصر إنتاجي فقط. ومن ثمّ، تصبح الكرامة مبدأً ميتافيزيقيًا يوجّه التكنولوجيا نحو غايات إنسانية لا نفعية بحتة.

٢-الحرية والمسؤولية:من منظور فلسفة الوجود، ولا سيما عند سارتر، فإن الحرية هي جوهر الإنسان، وهي التي تمنحه القدرة على الاختيار(سارتر، ١٩٩٨، ص٢١١)لكن الذكاء الاصطناعي، بما يقدمه من «تنبؤات» و«قرارات مسبقة»، قد يقلص هذه الحرية

تدريجيًا .وعليه، فإن الفلسفة الوجودية تذكّرنا بأن الحفاظ على الفاعلية الأخلاقية للإنسان هو شرط أساسي لأي علاقة متوازنة مع التقنية.

٣-العقلانية التواصلية كضمان للأخلاق:يرى يورغن هابرماس أن الأخلاق لا تُبنى على الأوامر ولا على النتائج، بل على التفاهم العقلاني بين الأفراد (Habermas, 1990, p. 47). ومن هذا المنظور، فإن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي يجب أن تُؤسس على الشفافية والتشاركية؛ أي أن يعرف المستخدم كيف تُتخذ القرارات الخوارزمية، وأن يشارك في صياغة معاييرها.إنها دعوة إلى تحويل الذكاء الاصطناعي من أداة مغلقة إلى فضاء حواري مفتوح بين الإنسان والتقنية.

المطلب الثاني: نحو رؤية سياسية وفلسفية للذكاء الاصطناعي

أحدث الذكاء الاصطناعي تحولاً جذرياً في طبيعة العلاقات الإنسانية والسياسية والاقتصادية، ولم يعد مجرد تقنية حاسوبية تُستخدم في معالجة البيانات أو أتمتة المهام، بل أصبح عاملاً مؤثراً في عملية صنع القرار، وإدارة الموارد، والأمن القومي، والعلاقات الدولية. وقد أدى هذا التحول إلى بروز إشكاليات فلسفية وسياسية جديدة تتعلق بطبيعة العقل الاصطناعي، وحدود استقلاليته، ومسؤولية مطوريه ومستخدميه، ومدى توافق تطبيقاته مع مبادئ العدالة والحرية وحقوق الإنسان. ومن ثم، أصبح من الضروري صياغة رؤية سياسية وفلسفية متكاملة تضمن توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة الإنسان، مع الحد من مخاطره المحتملة، وتحقيق التوازن بين الابتكار التقني والضوابط الأخلاقية والقانونية(Floridi, 2023, pp. 1–18) .

ولا تقتصر أهمية هذه الرؤية على معالجة الإشكالات التقنية، وإنما تمتد إلى إعادة النظر في الأسس الفلسفية التي تحكم العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا، وبين السلطة والمعرفة،

وبين الحرية والمسؤولية. كما تتطلب هذه الرؤية الاستفادة من التراث الفلسفي الكلاسيكي والمعاصر، ومن نظريات العدالة والديمقراطية وأخلاقيات التكنولوجيا، بهدف بناء إطار نظري قادر على توجيه السياسات العامة في عصر الذكاء الاصطناعي.

أولاً: المرتكزات الفلسفية للرؤية السياسية للذكاء الاصطناعي

١-مركزية الإنسان في تطوير الذكاء الاصطناعي: تقوم الرؤية الإنسانية للذكاء الاصطناعي على جعل الإنسان ورفاهه محورًا للتطوير، بما يتوافق مع التصور الكانطي الذي يؤكد احترام الكرامة الإنسانية وعدم تحويل الإنسان إلى مجرد وسيلة. لذلك ينبغي أن تظل الأنظمة الذكية خاضعة للرقابة القانونية والمجتمعية، وأن تبقى القرارات المؤثرة في الحقوق والحريات تحت إشراف بشري فعّال (Kant, 1998, pp. 37–45; Floridi & Cowls, 2019, pp. 1–15).

٢-العدالة أساسًا لحوكمة الذكاء الاصطناعي: تمثل العدالة أساسًا مهمًا لحوكمة الذكاء الاصطناعي، خصوصًا مع احتمالية انتقال التحيز والتمييز إلى الخوارزميات. وتوفر نظرية رولز إطارًا مناسبًا يؤكد تكافؤ الفرص وحماية الفئات الأقل حظًا والمساواة في الوصول إلى الخدمات (Rawls, 1999, pp. 52–65; UNESCO, 2021, pp. 10–22). ومن ثم، ينبغي تعزيز الشفافية وقابلية تفسير القرارات الآلية وإخضاعها للمراجعة القانونية، بما يمنع التمييز في مجالات كالتوظيف والتعليم والصحة والعدالة.

٣-المسؤولية الأخلاقية في عصر الذكاء الاصطناعي:يثير الذكاء الاصطناعي إشكالية تحديد المسؤول عن القرارات والآثار الناتجة عن الأنظمة الذكية. وبما أن هذه الأنظمة لا تُعد فاعلًا أخلاقيًا مستقلًا، فإن المسؤولية ينبغي أن تبقى على عاتق الأفراد والمؤسسات التي تطورها أو تستخدمها (Bostrom, 2014, pp. 209–234). لذلك يتطلب

الاستخدام المسؤول تحديد جهة بشرية وقانونية واضحة للمساءلة، مع تقييم المخاطر والإفصاح عن آليات عمل الأنظمة.

٤-التوازن بين الابتكار والضبط الأخلاقي: تتطلب السياسة الفعالة للذكاء الاصطناعي تحقيق توازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق والقيم الإنسانية؛ فالتنظيم المفرط قد يحد من التطور، بينما يؤدي غياب الضوابط إلى مخاطر تمس الخصوصية والحقوق الأساسية. ومن هنا تبرز أهمية الحوكمة الأخلاقية القائمة على الشفافية والعدالة وعدم الإضرار والمساءلة والتعاون الدولي (Floridi & Cowls, 2019, pp. 1–15; UNESCO, 2021, pp. 10–29).

وخلاصة القول، تقوم الرؤية الفلسفية والسياسية للذكاء الاصطناعي على أربعة مرتكزات مترابطة: مركزية الإنسان، والعدالة، والمسؤولية البشرية، والتوازن بين الابتكار والتنظيم، بما يضمن توجيه التطور التقني نحو خدمة الإنسان وحماية حقوقه وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: المرتكزات السياسية لحوكمة الذكاء الاصطناعي: أصبح الذكاء الاصطناعي عاملاً مؤثراً في الدولة الحديثة وصنع القرار، لامتداده إلى مجالات الأمن القومي والإدارة والاقتصاد والقضاء والتعليم والعلاقات الدولية. لذلك برزت حوكمة الذكاء الاصطناعي بوصفها إطاراً سياسياً وقانونياً وأخلاقياً يهدف إلى تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق والحريات، بالاستناد إلى مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والشفافية والمساءلة.

أولاً: الذكاء الاصطناعي وصنع القرار السياسي: أسهم الذكاء الاصطناعي في دعم صنع القرار من خلال تحليل البيانات والتنبؤ بالاتجاهات وتحسين كفاءة الإدارة والاستجابة للأزمات. إلا أن الاعتماد عليه في القرارات التي تمس حقوق الأفراد يثير إشكالية حدود

الدور الآلي في القرار السياسي. ومن ثم، ينبغي أن يبقى الذكاء الاصطناعي أداةً مساعدة لا بديلاً عن الإنسان، مع ضمان الإشراف البشري الفعّال وبقاء المسؤولية السياسية والأخلاقية لدى الجهات المخولة قانوناً.(Russell, 2019, pp. 173–201)

ثانياً: الديمقراطية والشفافية والمساءلة: تقتضي الحوكمة الديمقراطية أن تكون القرارات المدعومة بالخوارزميات قابلة للتفسير والمراجعة، وأن يتمكن الأفراد من الاعتراض عليها عند تأثيرها في حقوقهم ومصالحهم. ويبرز هنا مفهوم الشفافية الخوارزمية، إلى جانب ضرورة مساءلة الجهات المطورة والمشغلة للأنظمة الذكية عن نتائج استخدامها، بما يشمل المسؤولية القانونية والأخلاقية والاجتماعية(Habermas, 1996, pp. 107–131; Floridi & Cowls, 2019, pp. 1–15).

ثالثاً: حماية حقوق الإنسان والخصوصية: يمثل احترام حقوق الإنسان أساساً لحوكمة الذكاء الاصطناعي، ولا سيما مع انتشار تقنيات التعرف على الوجوه وتحليل البيانات وأنظمة المراقبة، وما تثيره من مخاطر على الخصوصية وحرية التعبير وعدم التمييز. لذلك ينبغي أن تتوافق استخدامات الذكاء الاصطناعي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن تتضمن السياسات الوطنية تشريعات لحماية البيانات وتنظيم الخوارزميات وضمان حق الأفراد في معرفة كيفية معالجة بياناتهم والاعتراض على القرارات المؤتمتة (UNESCO, 2021, pp. 10–29).

رابعاً: الأمن القومي والسيادة الرقمية: أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من منظومة الأمن القومي، خاصة في الأمن السيبراني والاستخبارات والدفاع وإدارة الأزمات، لكنه يطرح في المقابل تحديات تتعلق بالهجمات السيبرانية والتلاعب بالمعلومات واستخدام الأنظمة الذاتية في النزاعات المسلحة، مما يتطلب ضوابط قانونية وأخلاقية (Bostrom,

.(2014, pp. 209–234كما تبرز السيادة الرقمية بوصفها قدرة الدولة على حماية بياناتها وبنيتها الرقمية وضمان استقلال قرارها التقني، مع الحد من مخاطر الاعتماد المفرط على البنى التكنولوجية الأجنبية.

خامساً: الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي: تفرض الطبيعة العابرة للحدود للذكاء الاصطناعي ضرورة التعاون الدولي لوضع قواعد مشتركة للاستخدام المسؤول. وقد أسهمت مبادرات مثل توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢١ ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠١٩ في تعزيز الحوكمة القائمة على حماية الحقوق وتقييم المخاطر وتشجيع الابتكار المسؤول (OECD, 2019; UNESCO, 2021, pp. 10–29). ويتطلب نجاح هذه الحوكمة تعاون الحكومات والقطاع الخاص والجامعات والمجتمع المدني لبناء إطار يوازن بين الابتكار واحترام القيم الإنسانية وسيادة القانون.

المطلب الثالث: دور الفكر السياسي في حوكمة الذكاء الاصطناعي وصياغة السياسات العامة

أصبح الذكاء الاصطناعي في العقود الأخيرة جزءًا مهمًا من التحولات التي يشهدها النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي العالمي، ولم يعد التعامل معه مقتصرًا على المختصين في علوم الحاسوب والهندسة، بل انتقل إلى مجال السياسات العامة والقانون والعلاقات الدولية والفكر السياسي. ويرجع ذلك إلى أن الذكاء الاصطناعي يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في ممارسة السلطة، وفي أنماط اتخاذ القرار، وفي علاقة الدولة بالمواطن، وفي توزيع الموارد والفرص، وفي حماية الحقوق والحريات. ومن ثم فإن السؤال المتعلق بالذكاء الاصطناعي لا يتمثل فقط في الكيفية التي يمكن بها تطوير هذه

التقنيات، وإنما في الكيفية التي ينبغي أن تُدار بها، ومن يضع قواعد استخدامها، وما الحدود التي ينبغي أن تلتزم بها الدولة والشركات والمؤسسات المختلفة. ويكشف ذلك عن انتقال قضية الذكاء الاصطناعي من كونها مسألة تقنية إلى كونها قضية سياسية ترتبط بطبيعة الحكم ومشروعيته وحدود السلطة ومبدأ سيادة القانون (Floridi et al., 2018, pp. 689–707). ويستند الفكر السياسي في هذا المجال إلى حقيقة أساسية تتمثل في أن التكنولوجيا لا تعمل بصورة منفصلة عن المجتمع، وإنما تدخل في بنية المؤسسات وعلاقات القوة وتؤثر في إمكانات الأفراد والجماعات وفي توزيع السلطة والمعلومات. فالخوارزميات التي تستخدمها الحكومات أو الشركات لاتخاذ القرارات أو تصنيف الأفراد يمكن أن تؤثر في الحقوق والمصالح العامة، ولذلك فإن تصميم هذه الأنظمة واستخدامها لا يخلو من أبعاد قيمية وسياسية. وقد أظهرت الأدبيات الحديثة في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وجود تقارب عالمي نسبي حول قيم مثل الشفافية والعدالة والمسؤولية والخصوصية وعدم الإضرار، مع استمرار الاختلاف بين الدول والمؤسسات في كيفية تفسير هذه القيم وتحويلها إلى سياسات وآليات تنفيذية (Jobin et al., 2019, pp. 389–399).

ومن هذا المنطلق، يسهم الفكر السياسي في وضع الأساس المعياري الذي يحدد العلاقة بين التكنولوجيا والسلطة والمجتمع، ويقدم إجابات عن أسئلة جوهرية من قبيل: ما الدور الذي ينبغي أن تؤديه الدولة في تنظيم الذكاء الاصطناعي؟ وما الحدود التي ينبغي ألا تتجاوزها السلطة العامة في استخدام أدوات المراقبة والتنبؤ واتخاذ القرار؟ وكيف يمكن حماية حرية الفرد وخصوصيته في ظل اتساع القدرة التقنية على جمع البيانات وتحليلها؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الصالح العام؟ وهذه الأسئلة

تجعل حوكمة الذكاء الاصطناعي امتدادًا مباشرًا لقضايا الفكر السياسي المتعلقة بالحرية والعدالة والمساواة والمصلحة العامة والمساءلة الديمقراطية (Floridi et al., 2018, pp. 689–707).

أولًا: الفكر السياسي وتحديد العلاقة بين الدولة والذكاء الاصطناعي: تطرح تقنيات الذكاء الاصطناعي تحديًا جديدًا أمام الدولة الحديثة؛ إذ لم تعد الدولة هي الطرف الوحيد القادر على إنتاج المعرفة والتحكم في المعلومات وصياغة القرارات، فقد أصبحت الشركات التكنولوجية الكبرى تمتلك موارد هائلة من البيانات والخبرات والخوارزميات والبنية التحتية الرقمية. وهذا الوضع أدى إلى ظهور شكل جديد من توزيع القوة بين الدولة والقطاع الخاص، بحيث أصبحت بعض الشركات تمتلك إمكانات تقنية متقدمة في مجالات تحليل البيانات والحوسبة والذكاء الاصطناعي التوليدي. ومن منظور الفكر السياسي، يثير هذا التحول سؤالًا يتعلق بموقع السلطة العامة في مواجهة القوة التكنولوجية الخاصة. فالدولة لا تستطيع ترك مجال الذكاء الاصطناعي بالكامل لقواعد السوق؛ لأن نتائج استخدامه قد تمس حقوق الإنسان والأمن والمساواة والاستقرار الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، فإن فرض تنظيم مفرط قد يعيق البحث العلمي والاستثمار والابتكار. ولذلك تظهر الحاجة إلى بناء نموذج سياسي وتنظيمي يحقق التوازن بين حرية الابتكار من جهة، والرقابة الديمقراطية والمصلحة العامة من جهة أخرى. وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الحكومات أصبحت تؤدي أدوارًا متعددة في مجال الذكاء الاصطناعي؛ فهي ليست فقط جهات تنظيمية، بل أصبحت أيضًا مستخدمًا وممولًا وفي بعض الحالات مطورًا للأنظمة الذكية. ومن ثم فإن مسؤولية الحكومة لا تقتصر على وضع القواعد للشركات، وإنما تشمل أيضًا ضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي داخل

المؤسسات العامة نفسها(OECD, 2024, pp. 3–5) . وتزداد هذه المسؤولية أهمية عند استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات حساسة مثل إنفاذ القانون، والهجرة، والإعانات الاجتماعية، ومكافحة الاحتيال، وغيرها من المجالات التي يمكن أن يكون للقرار الخوارزمي فيها أثر مباشر على حياة الأفراد وحقوقهم(OECD, 2024, pp. 3–6). وعليه، فإن الفكر السياسي ينبغي أن يتجاوز التصور التقليدي الذي يحصر وظيفة الدولة في إصدار التشريعات، إلى تصور أكثر شمولًا يقوم على التوجيه والرقابة والتقييم والمساءلة والتنسيق بين مختلف الفاعلين. فالحوكمة الحديثة للذكاء الاصطناعي تتطلب أن تكون الدولة قادرة على مراقبة المخاطر، وتقييم الأثر الاجتماعي، وبناء القدرات المؤسسية، وتحديد المسؤوليات، وضمان وجود سبل للاعتراض والتظلم عندما تؤدي الأنظمة الذكية إلى نتائج ضارة أو غير عادلة.

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي وإعادة التفكير في السلطة السياسية: أدى انتشار الذكاء الاصطناعي إلى إعادة طرح مفهوم السلطة السياسية في ضوء القدرة المتزايدة على جمع البيانات وتحليلها والتنبؤ بالسلوك. فالقوة في العصر الرقمي لم تعد تعتمد بصورة كاملة على السيطرة على الموارد المادية، وإنما أصبحت المعرفة والبيانات والقدرة على معالجتها من أهم مصادر القوة. وكل جهة قادرة على امتلاك البيانات وتحليلها واستخدامها في التنبؤ بالسلوك تستطيع امتلاك قدر من التأثير في الأفراد والمؤسسات والمجتمعات.

ومن هذه الزاوية، يمثل الذكاء الاصطناعي انتقالًا من السلطة التي تمارس من خلال القرارات المباشرة إلى سلطة قد تعمل بصورة غير مرئية من خلال الخوارزميات. فقد يتم ترتيب المعلومات التي يحصل عليها المواطن، أو تقييم أهليته للحصول على خدمة معينة، أو تحديد مستوى المخاطر المرتبطة به، استنادًا إلى نماذج حسابية قد لا يدرك

طريقة عملها. ومن هنا تظهر قضية السلطة الخوارزمية التي تفرض على الفكر السياسي توسيع اهتمامه بمصادر القوة لتشمل البنى الرقمية وآليات التحكم في البيانات والخوارزميات.

إن خطورة هذه السلطة لا تكمن في التقنية ذاتها، وإنما في احتمال غياب الرقابة والمساءلة عنها. فإذا كانت القرارات السياسية التقليدية تخضع عادةً لآليات قانونية ومؤسساتية تسمح بتحديد المسؤول، فإن القرار الخوارزمي قد يكون أكثر تعقيدًا بسبب تعدد الأطراف المشاركة في تصميم النظام وتدريبه وتشغيله. ولذلك أصبح من الضروري تحديد المسؤولية القانونية والسياسية عن مخرجات الذكاء الاصطناعي، وعدم السماح بنقل المسؤولية من الإنسان والمؤسسة إلى الخوارزمية.وفي هذا السياق، تؤكد مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن مساءلة الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي ينبغي أن ترتبط بأدوارها والسياق الذي تعمل فيه، وأن تتضمن قابلية تتبع البيانات والعمليات والقرارات طوال دورة حياة النظام، إلى جانب تطبيق إدارة منتظمة للمخاطر (OECD, 2024).ويعكس ذلك انتقالًا من المسؤولية اللاحقة إلى مفهوم المسؤولية الاستباقية التي تبدأ منذ مرحلة التصميم والتطوير وتمتد إلى الاستخدام والمراجعة والتحديث.

ثالثًا: دور الفكر السياسي في حماية الحقوق والحريات: يشكل احترام حقوق الإنسان أحد أهم المداخل التي ينبغي أن يقوم عليها تنظيم الذكاء الاصطناعي. فالتكنولوجيا لا يمكن أن تكون هدفًا بذاتها، وإنما ينبغي أن توظف لخدمة الإنسان وضمان رفاهيته وحماية كرامته وحرياته الأساسية. ولهذا تضع المقاربات الدولية الحديثة حقوق الإنسان في مركز حوكمة الذكاء الاصطناعي، وتربط بين التنظيم التقني والمبادئ السياسية المتمثلة في

الديمقراطية وسيادة القانون وعدم التمييز.وقد جعلت اليونسكو من حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية أساسًا لتوصيتها بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وربطت ذلك بمبادئ الشفافية والعدالة والإشراف البشري والمساءلة. كما دعت إلى ترجمة المبادئ الأخلاقية إلى مجالات عملية للسياسات العامة، من بينها حوكمة البيانات والتعاون الدولي والتعليم والصحة والعمل والاقتصاد والاتصال والإعلام (UNESCO, 2021, pp. 17–38) .وتكتسب هذه المقاربة أهمية سياسية خاصة لأن استخدام الذكاء الاصطناعي قد يؤثر في مجموعة واسعة من الحقوق، مثل الحق في الخصوصية، وحرية التعبير، وحرية الوصول إلى المعلومات، والمساواة وعدم التمييز، والحق في محاكمة عادلة، والحق في العمل، وغيرها. وبالتالي فإن تنظيم الذكاء الاصطناعي ينبغي ألا يُفهم باعتباره مجرد تنظيم تقني، بل باعتباره جزءًا من منظومة حماية الحقوق والحريات .ويظهر ذلك بوضوح في الاتجاه الأوروبي؛ فقد جعل قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي من حماية الصحة والسلامة والحقوق الأساسية والديمقراطية وسيادة القانون أهدافًا مباشرة للتنظيم، إلى جانب تشجيع الابتكار. كما تبنى نهجًا قائمًا على المخاطر، ووضع متطلبات خاصة بالنسبة إلى الأنظمة عالية المخاطر، وأدخل قواعد تتعلق بالشفافية والحوكمة والرقابة والإنفاذ (European Parliament & Council of the European Union, 2024). ويكشف هذا النموذج عن حضور واضح للفكر السياسي في عملية التنظيم، لأن المشرع لم ينظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره مسألة سوق أو تقنية فقط، بل باعتباره مسألة تمس النظام الديمقراطي والحقوق الأساسية.

رابعًا: الذكاء الاصطناعي والديمقراطية وصنع القرار العام: يمثل تأثير الذكاء الاصطناعي في الديمقراطية أحد أكثر جوانب الموضوع حساسية؛ لأن الديمقراطية تقوم على المشاركة

والاختيار الحر وتداول المعلومات والمساءلة، في حين يمكن لبعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تُستخدم لتوجيه الرأي العام أو إنتاج المعلومات المضللة أو التأثير في السلوك السياسي. كما يمكن أن يؤدي الاعتماد غير المنضبط على الخوارزميات في المجال العام إلى تعزيز أنماط من الاستبعاد أو التمييز أو التحكم في المعلومات.

ومن هنا فإن الفكر السياسي مطالب بإعادة تعريف متطلبات الديمقراطية في البيئة الرقمية. فالديمقراطية في عصر الذكاء الاصطناعي لا تعني فقط ضمان الحق في التصويت أو المشاركة السياسية، وإنما تتطلب أيضًا ضمان نزاهة البيئة المعلوماتية، وشفافية المنصات، والحد من التلاعب الخوارزمي، وتمكين المواطن من فهم الكيفية التي تؤثر بها الأنظمة الرقمية في المعلومات والقرارات التي يتعرض لها .ويزداد هذا الأمر أهمية مع انتشار الذكاء الاصطناعي التوليدي، الذي جعل إنتاج النصوص والصور والأصوات والمحتوى المركب متاحًا على نطاق واسع. ولذلك تبرز الحاجة إلى سياسات عامة توازن بين حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات من جهة، ومواجهة التضليل والتلاعب والاحتيال الرقمي من جهة أخرى. وهنا يتحول دور الفكر السياسي من مجرد الدفاع عن الحريات التقليدية إلى التفكير في شروط ممارسة هذه الحريات في بيئة رقمية جديدة. وقد أكد الميثاق الرقمي العالمي الذي اعتمدته الدول في إطار قمة المستقبل عام ٢٠٢٤ أهمية بناء فضاء رقمي شامل ومفتوح وآمن يحترم حقوق الإنسان، وأكد ضرورة حوكمة الذكاء الاصطناعي لصالح البشرية، مع تطوير أطر وطنية قابلة للتوافق والتكامل وتعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة البشرية(United Nations, 20240) .

خامسًا: الفكر السياسي وصياغة السياسات العامة للذكاء الاصطناعي: لا تكتمل حوكمة الذكاء الاصطناعي بمجرد سن القوانين، لأن السياسة العامة تتضمن مراحل متعددة تبدأ

بتحديد المشكلة العامة، ثم تحديد الأهداف والأولويات، واختيار الأدوات المناسبة، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم. وفي هذا السياق، يؤدي الفكر السياسي دورًا أساسيًا في تحديد ما الذي ينبغي تنظيمه، ولماذا، ولصالح من، وبأي أدوات، ومن يتحمل المسؤولية عن النتائج. وتحتاج الدولة عند إعداد سياسة وطنية للذكاء الاصطناعي إلى تحديد مجموعة من الأولويات، منها بناء البنية التحتية الرقمية، ودعم البحث العلمي، وتطوير الموارد البشرية، وتنظيم البيانات، وحماية الخصوصية، وتشجيع الاستثمار، وضمان الأمن السيبراني، وتطوير التشريعات، وبناء المؤسسات الرقابية. ومن ثم فإن السياسة العامة للذكاء الاصطناعي ينبغي ألا تكون مجرد وثيقة تقنية، وإنما استراتيجية شاملة تربط بين التكنولوجيا والتنمية والاقتصاد والحقوق والمؤسسات.

وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الحكومات تحتاج إلى تطوير بيئة تمكينية للذكاء الاصطناعي تتضمن أهدافًا استراتيجية واضحة، وترتيبات مؤسسية مناسبة، وأدوات للسياسات العامة، وأطرًا تنظيمية، وبناء القدرات البشرية، إلى جانب مراقبة التنفيذ والآثار بهدف تعزيز الثقة العامة والاستدامة–(OECD, 2024, pp. 3 7). ويعني ذلك أن الدولة بحاجة إلى تبني مقاربة متدرجة ومرنة في التنظيم؛ فالأنظمة الذكية ليست متساوية في مستوى المخاطر. وبعض التطبيقات قد تكون منخفضة التأثير، في حين يمكن أن تكون تطبيقات أخرى ذات آثار خطيرة على حقوق الأفراد أو المجتمع. ولذلك فإن السياسة العامة الرشيدة ينبغي أن تعتمد على التنظيم القائم على المخاطر، بحيث تكون شدة التدخل التنظيمي متناسبة مع حجم المخاطر المحتملة.ويقدم قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي نموذجًا واضحًا لهذا الاتجاه من خلال التمييز بين أنواع مختلفة من الممارسات والأنظمة، ووضع قواعد أكثر صرامة للأنظمة عالية المخاطر، مع

فرض متطلبات تتعلق بإدارة المخاطر والبيانات والشفافية والإشراف البشري (European Parliament & Council of the European Union, 2024).

سادسًا: بناء المؤسسات والهيئات الرقابية: يتمثل أحد أهم أدوار الفكر السياسي في الانتقال من التنظيم النصي إلى التنظيم المؤسسي. فوجود قانون يتعلق بالذكاء الاصطناعي لا يضمن وحده حسن التطبيق، ما لم توجد مؤسسات قادرة على تفسير القانون ومراقبة الالتزام به والتحقيق في المخالفات وفرض الجزاءات وتقييم الآثار.ومن هنا تبرز أهمية إنشاء أجهزة أو هيئات متخصصة، أو تطوير اختصاصات المؤسسات القائمة في مجالات حماية البيانات والمنافسة والاتصالات وحقوق الإنسان والأمن السيبراني. وينبغي أن تتمتع هذه الجهات بدرجة مناسبة من الاستقلال والكفاءة الفنية، لأن الإشراف على الذكاء الاصطناعي يحتاج إلى الجمع بين المعرفة القانونية والتقنية والأخلاقية.كما ينبغي أن تستند الرقابة إلى دورة حياة النظام بدل الاقتصار على لحظة طرحه في السوق. فالمخاطر قد تظهر أثناء جمع البيانات أو التدريب أو الاختبار أو النشر أو الاستخدام أو التحديث. ولذلك يجب أن تتضمن الحوكمة آليات للمراقبة المستمرة والتقييم الدوري وإدارة المخاطر وإتاحة سبل الاعتراض والمراجعة. وقد تبنى مجلس أوروبا في اتفاقيته الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون نهجًا يقوم على تقييم الآثار والمخاطر على حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، مع اشتراط تدابير للوقاية والتخفيف.(Council of Europe, 2024) وتظهر أهمية هذه المقاربة في كونها تربط الرقابة التقنية بالرقابة السياسية والقانونية؛ فالقرار المتعلق بحظر تطبيق معين أو السماح به ليس قرارًا تقنيًا محضًا، بل هو قرار يتعلق بالأولويات العامة وبالموازنة بين المنافع والمخاطر وبحدود السلطة العامة.

سابعًا: المشاركة السياسية والمجتمعية في حوكمة الذكاء الاصطناعي: تتطلب الحوكمة الديمقراطية للذكاء الاصطناعي مشاركة الأطراف المتأثرة بالتقنيات الذكية في عملية وضع السياسات العامة. فلا يمكن حصر صناعة السياسات في الحكومة والشركات التقنية وحدهما؛ لأن الذكاء الاصطناعي يمس المجتمع بصورة واسعة، بما في ذلك الجامعات والباحثين والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين والمستهلكين.

وتوفر المشاركة المجتمعية فرصة لتحديد المخاطر التي قد لا تظهر من منظور تقني صرف، كما تسهم في رفع مستوى الشرعية السياسية للسياسات العامة وتعزيز الثقة بالتكنولوجيا. وتؤكد اليونسكو أهمية إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك مؤسسات الأعمال والمجتمع المدني والجامعات والهيئات البحثية، في تنفيذ الأطر المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي(UNESCO, 2021) . كما يشير إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلق بالاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في القطاع العام إلى أهمية إشراك أصحاب المصلحة المتنوعين في مراحل تصميم مبادرات الذكاء الاصطناعي وتنفيذها، لأن ذلك يساعد في بناء نظم أكثر اتساقًا وأمانًا واستجابة وموثوقية.(OECD, 2024, p. 32) ومن منظور الفكر السياسي، فإن المشاركة لا تعني مجرد التشاور الشكلي، بل ينبغي أن تكون جزءًا من عملية صناعة القرار؛ بحيث يكون للمجتمع دور في تحديد الأولويات ووضع الضوابط وتقييم السياسات ومراجعة نتائجها. وهذا يعزز التحول من مفهوم الحكومة الرقمية إلى مفهوم الحوكمة الرقمية التشاركية.

ثامنًا: حوكمة الذكاء الاصطناعي بين السيادة الوطنية والتعاون الدولي: تتجاوز تحديات الذكاء الاصطناعي حدود الدولة الوطنية؛ فالبيانات قد تنتقل عبر الحدود، والخدمات

الذكية قد تقدم من دول أخرى، والشركات الكبرى تعمل في عدة أسواق، كما أن المخاطر المرتبطة بالهجمات السيبرانية والتضليل الرقمي والاستخدامات العسكرية لا يمكن مواجهتها بصورة كاملة على المستوى الوطني.ولهذا أصبحت الحوكمة الدولية عنصرًا ضروريًا في الفكر السياسي المعاصر. وتتمثل المشكلة في كيفية التوفيق بين السيادة الوطنية من جهة، والحاجة إلى وضع قواعد دولية مشتركة من جهة أخرى. فالدول تختلف في أنظمتها السياسية والقانونية وفي مستويات التنمية وفي أولوياتها الاقتصادية، ومع ذلك تحتاج جميعها إلى الحد الأدنى من القواعد التي تحول دون الاستخدامات الخطيرة للذكاء الاصطناعي.وقد أكد الميثاق الرقمي العالمي لعام ٢٠٢٤ الحاجة إلى اتباع مقاربة متوازنة وشاملة وقائمة على المخاطر في الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي، وإلى تعزيز التوافق والتكامل بين أطر الحوكمة الوطنية والإقليمية والدولية، مع التأكيد على المشاركة الكاملة والمتساوية للدول النامية وبناء القدرات فيها (United Nations, 2024). ويشير ذلك إلى ظهور اتجاه نحو حوكمة متعددة المستويات لا تعتمد على الدولة وحدها، بل تجمع بين الحكومات والمنظمات الدولية والشركات والجامعات والمجتمع المدني. وهذا التحول يعكس تطورًا في الفكر السياسي نفسه، إذ لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في صناعة القواعد، وإنما أصبحت عملية الحوكمة موزعة بين عدد من الفاعلين الذين تختلف مصالحهم وقدراتهم.

تاسعًا: نحو نموذج سياسي للحوكمة الرشيدة للذكاء الاصطناعي: يمكن استخلاص مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها النموذج السياسي لحوكمة الذكاء الاصطناعي. أول هذه المبادئ هو سيادة القانون، بمعنى ألا تكون القرارات التي تنتجها الأنظمة الذكية فوق القواعد القانونية أو خارج نطاق الرقابة القضائية والإدارية. وثانيها

الحقوق والحريات الأساسية، بما يضمن ألا تؤدي التكنولوجيا إلى تقويض الخصوصية أو المساواة أو حرية التعبير. وثالثها المساءلة، بحيث يمكن تحديد المسؤول عن النظام وقراراته ونتائجه. ورابعها الشفافية والتفسير بما يسمح بفهم قدر مناسب من أسس القرار الخوارزمي. وخامسها الإشراف البشري، خصوصًا في القرارات ذات الآثار الجسيمة على الأفراد.ويضاف إلى ذلك مبدأ العدالة الرقمية الذي يقتضي ألا تتوزع منافع الذكاء الاصطناعي ومخاطره بصورة غير متكافئة بين الفئات الاجتماعية أو بين الدول. فالسياسات العامة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الفجوات الرقمية والفوارق في القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا، لأن عدم المساواة في الوصول قد يؤدي إلى تعميق عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتنسجم هذه الرؤية مع الأطر الدولية المعاصرة. فمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الذكاء الاصطناعي، بصيغتها المحدثة، تؤكد الذكاء الاصطناعي المتمحور حول الإنسان، وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، والعدالة، والشفافية وقابلية التفسير، والسلامة والأمن، والمساءلة (OECD, 2024). كما أن الاتجاه الدولي لم يعد يكتفي بإعلان المبادئ، بل أصبح يتجه نحو تحويلها إلى أدوات مؤسسية وتنظيمية. فاليونسكو تضع مجالات عملية للسياسات العامة، والاتحاد الأوروبي يعتمد تشريعًا ملزمًا قائمًا على المخاطر، ومجلس أوروبا يربط الذكاء الاصطناعي بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، بينما يعمل الإطار الأممي على تطوير آليات للتعاون والحوار العالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي (UNESCO, 2021; European Parliament & Council of the European Union, 2024; Council of Europe, 2024; United Nations, 2024). وعليه، فإن دور الفكر السياسي لا يقتصر على تبرير تدخل الدولة أو الدعوة

إلى التنظيم، بل يتمثل بصورة أعمق في إعادة تحديد الغاية السياسية من التكنولوجيا. فالقضية الأساسية ليست أن تصبح الدولة أكثر قدرة على استخدام الذكاء الاصطناعي، وإنما أن تستخدم هذه القدرة لتحقيق أهداف تتفق مع العدالة والمصلحة العامة والكرامة الإنسانية والديمقراطية. ومن ثم فإن نجاح سياسات الذكاء الاصطناعي لا ينبغي أن يقاس فقط بمؤشرات النمو والاستثمار والكفاءة التقنية، وإنما كذلك بقدرتها على حماية حقوق المواطنين وتقليل التفاوت وتعزيز الثقة والمساءلة.

يتضح مما تقدم أن الفكر السياسي يمثل أحد المكونات الأساسية لحوكمة الذكاء الاصطناعي؛ لأنه يوفر الإطار القيمي والمؤسسي الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والتكنولوجيا والمجتمع. فالذكاء الاصطناعي بما يمتلكه من قدرة على معالجة المعلومات والتنبؤ والتصنيف ودعم اتخاذ القرار أصبح مؤثرًا في ممارسة السلطة وفي علاقة المواطن بالمؤسسات العامة، الأمر الذي يجعل تنظيمه جزءًا من عملية إعادة التفكير في السلطة السياسية نفسها.كما أن صياغة السياسات العامة للذكاء الاصطناعي تتطلب الانتقال من التنظيم الجزئي إلى حوكمة شاملة تقوم على سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، والشفافية، والمساءلة، والعدالة، والإشراف البشري، والمشاركة المجتمعية، والتعاون الدولي. ويكشف الاتجاه الدولي المعاصر عن تحول متزايد من المبادئ الأخلاقية العامة إلى الأطر التنظيمية والمؤسسية؛ وهو ما يظهر في توصية اليونسكو، ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، واتفاقية مجلس أوروبا، والميثاق الرقمي العالمي (OECD, 2024; UNESCO, 2021; European Parliament & Council of the European Union, 2024; Council of Europe, 2024; United Nations, 2024).

وبذلك يصبح الفكر السياسي شريكًا أساسيًا في صياغة مستقبل الذكاء الاصطناعي، لأن التحدي الحقيقي لا يكمن في القدرة على إنتاج أنظمة أكثر ذكاءً فحسب، بل في ضمان أن تكون هذه الأنظمة جزءًا من نظام سياسي وقانوني وأخلاقي يجعل التكنولوجيا في خدمة الإنسان والمجتمع، وليس وسيلة لتوسيع السيطرة أو إعادة إنتاج التمييز أو إضعاف الحقوق والحريات.

المطلب الرابع: النماذج الدولية وإمكانات الإفادة منها في بناء حوكمة وطنية للذكاء الاصطناعي

أصبح الذكاء الاصطناعي قضية تتجاوز البعد التقني إلى أبعاد أخلاقية وسياسية وقانونية، الأمر الذي دفع عددًا من المنظمات الدولية والدول إلى وضع أطر لحوكمته وضمان استخدامه بصورة مسؤولة. وتبرز في هذا المجال ثلاثة نماذج رئيسة تتمثل في توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢١، ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام ٢٠١٩، وقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي لعام ٢٠٢٤ (UNESCO, 2021; OECD, 2019; European Parliament & Council of the European Union, 2024). قدمت اليونسكو إطارًا أخلاقيًا عالميًا يقوم على حماية الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والعدالة والتنوع والاستدامة، وأكدت مبادئ أساسية، من أبرزها عدم الإضرار، والخصوصية وحماية البيانات، والشفافية، والمساءلة، والإشراف البشري، وعدم التمييز. كما دعت إلى تقييم الآثار الأخلاقية للأنظمة الذكية وتعزيز الوعي والتثقيف والتعاون الدولي، بما يجعل الإنسان وحقوقه محورًا أساسيًا في عملية تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه(UNESCO, 2021) .

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد ركزت على بناء ذكاء اصطناعي مبتكر وموثوق يحترم حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، وحددت خمسة مبادئ رئيسة تتمثل في النمو الشامل والتنمية المستدامة والرفاه، والقيم الإنسانية والعدالة، والشفافية وقابلية التفسير، والمتانة والأمن والسلامة، والمساءلة. كما أكدت ضرورة تمكين الأفراد من فهم القرارات القائمة على الذكاء الاصطناعي والطعن فيها عند الضرورة، وتحميل الجهات المسؤولة عن تطوير الأنظمة وتشغيلها مسؤولية نتائجها.(OECD, 2019) ويمثل الاتحاد الأوروبي نموذجًا أكثر تقدمًا من حيث الانتقال من المبادئ الأخلاقية إلى التنظيم القانوني الملزم من خلال قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي رقم ١٦٨٩/٢٠٢٤. ويقوم هذا النموذج على تصنيف الأنظمة وفق مستوى المخاطر، بحيث تخضع الأنظمة عالية المخاطر لمتطلبات صارمة تتعلق بإدارة المخاطر، وجودة البيانات، والتوثيق، والشفافية، والإشراف البشري. ويشترط القانون أن تكون الأنظمة مصممة بما يسمح بالتدخل البشري ومراقبة أدائها واكتشاف أخطائها والتدخل في نتائجها عند الضرورة (European Parliament & Council of the European Union, 2024, Arts. 6, 9, 14).وتكشف المقارنة بين هذه النماذج عن انتقال حوكمة الذكاء الاصطناعي من مجرد التأكيد على المبادئ الأخلاقية إلى بناء سياسات وتشريعات وآليات رقابية. فاليونسكو تركز على البعد الأخلاقي والإنساني، بينما تقدم OECD إطارًا لتوجيه السياسات العامة، في حين يتبنى الاتحاد الأوروبي نموذجًا قانونيًا ملزمًا قائمًا على إدارة المخاطر. وتشترك النماذج الثلاثة في التأكيد على حقوق الإنسان والعدالة والشفافية والمساءلة والإشراف البشري (UNESCO, 2021; OECD, 2019; European Parliament & Council of the European Union, 2024).

ويمكن للعراق الإفادة من هذه التجارب في بناء إطار وطني لحوكمة الذكاء الاصطناعي، بما يتلاءم مع خصوصيته الدستورية والقانونية والاجتماعية. ويتطلب ذلك وضع مبادئ وطنية لحماية الخصوصية والحقوق والحريات ومنع التمييز، واعتماد تقييم الأثر الأخلاقي والحقوقي للأنظمة الذكية، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والخدمات الحكومية والتوظيف. كما يمكن إنشاء جهة وطنية متخصصة في حوكمة الذكاء الاصطناعي تتولى تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام بالمعايير وإصدار الإرشادات، إلى جانب تعزيز دور الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الثقافة الرقمية والأخلاقية بين المواطنين.

وعليه، تؤكد الدراسة التطبيقية أن الحوكمة الفعالة للذكاء الاصطناعي تتطلب تكامل الفلسفة والسياسة والقانون والتكنولوجيا.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح تحولًا فكريًا وسياسيًا وأخلاقيًا يتطلب إعادة النظر في قضايا الحرية والعدالة والخصوصية والمسؤولية، ولا يمكن مواجهته بالحلول التقنية وحدها، بل من خلال تكامل الفلسفة والسياسة والقانون والتقنية.وأظهرت أن الفكر الفلسفي يحدد القيم الحاكمة لاستخدامه، وفي مقدمتها الكرامة والحرية والعدالة وعدم التمييز والمسؤولية، مع التأكيد أن محاكاة التفكير لا تعني امتلاك الآلة الوعي والفهم الإنساني. في المقابل، يسهم الفكر السياسي في تنظيم الذكاء الاصطناعي عبر الحوكمة والتشريعات والرقابة بما يضمن الشفافية والمساءلة وحماية الحقوق.كما بينت الدراسة أن آثار الذكاء الاصطناعي تعتمد على كيفية استخدامه والغايات الموجهة إليه؛ فقد يخدم التنمية ويحسن الخدمات، أو يصبح وسيلة للتمييز والمراقبة والتضليل وانتهاك

الخصوصية. لذلك تقتضي مواجهته اعتماد استباق أخلاقي وسياسي يجعل القيم والحقوق جزءًا من تصميم التكنولوجيا، مع تعزيز التعاون والوعي الرقمي والأخلاقي.

وتؤكد الدراسة في النهاية أن مستقبل الذكاء الاصطناعي يجب أن يقوم على أولوية الإنسان وحقوقه وكرامته، بما يحول الابتكار التقني إلى مشروع حضاري مسؤول يعزز العدالة والتنمية ويحمي الحريات.

الاستنتاجات:

١-كشفت التحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي عن ضرورة إعادة تعريف المسؤولية، ولا سيما عند اتخاذ الأنظمة الذكية قرارات تؤثر في حقوق الأفراد وحياتهم.

٢-يمثل التحيز الخوارزمي وانتهاك الخصوصية والتمييز الرقمي مخاطر تهدد العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، مما يستلزم ضوابط أخلاقية واضحة.

٣-قد يؤدي التوسع في الأتمتة إلى تغيرات عميقة في سوق العمل، بما يجعل العدالة في توزيع منافع الذكاء الاصطناعي تحديًا سياسيًا واقتصاديًا أساسيًا.

٤-تتطلب حوكمة الذكاء الاصطناعي تحقيق توازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية القيم الإنسانية، بحيث لا تتحول الكفاءة التقنية إلى مبرر لتقييد الحقوق والحريات.

٥-لا يمكن بناء منظومة فعالة لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي دون تشريعات وسياسات ومؤسسات رقابية تضمن الشفافية والمساءلة ومراقبة الخوارزميات.

٦-يؤكد البحث أن مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى تكامل الفكر الفلسفي مع الفكر السياسي والقانوني والتقني بدل التعامل معها من منظور تقني منفرد.

٧-يمثل الإنسان وكرامته وحقوقه المعيار الأساسي الذي ينبغي أن توجه وفقه عملية تطوير الذكاء
الاصطناعي واستخدامه.

٨-إن الحوكمة الأخلاقية الرشيدة للذكاء الاصطناعي يمكن أن تجعل منه أداة لخدمة الإنسان وتحقيق التنمية والعدالة بدل أن يكون مصدرًا جديدًا لتوسيع الفوارق أو تقويض الحريات.

قائمة المصادر:

١-المصادر العربية:

١-أرسطو. (١٩٩٨). الأورغانون (إسحاق عبيد، مترجم). بيروت: دار المشرق.
٢-بنثام، ج. (١٩٩٦). مقدمة في مبادئ الأخلاق والتشريع. أكسفورد.
٣-ديكارت، ر. (١٩٩٤). تأملات في الفلسفة الأولى (كمال الحاج، مترجم). بيروت: دار النهار.
٤- سارتر، جان بول. (١٩٩٨). الوجود والعدم (ترجمة عبد الرحمن بدوي). دار الآداب
٥-هوبز، ت. (١٩٩١). الليفياثان (عبد الرحمن بدوي، مترجم). دار النهضة.
٦-كانط، إ. (١٩٩٢). أسس ميتافيزيقا الأخلاق (فؤاد زكريا، مترجم). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢-المصادرالاجنبية:

1-Aristotle. (2004). Nicomachean ethics. Cambridge University Press.
2-Boden, M. A. (2016). AI: Its nature and future. Oxford University Press.
3-Bostrom, N. (2014). Superintelligence: Paths, dangers, strategies. Oxford University Press.
4-Braidotti, R. (2013). The posthuman. Polity Press.
5-Coeckelbergh, M. (2020). AI ethics. MIT Press.
6-Council of Europe. (2024). Framework Convention on Artificial Intelligence and Human Rights, Democracy and the Rule of Law (CETS No. 225). Council of Europe.

7-Crawford, K. (2021). Atlas of AI: Power, politics, and the planetary costs of artificial intelligence. Yale University Press.

8-European Parliament & Council of the European Union. (2024). Regulation (EU) 2024/1689 of the European Parliament and of the Council of 13 June 2024 laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act). Official Journal of the European Union.

9-Floridi, L. (2011). The philosophy of information. Oxford University Press.

10-Floridi, L. (2013). The ethics of information. Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199641321.001.0001

11-Floridi, L. (2023). The ethics of artificial intelligence: Principles, challenges, and opportunities. Oxford University Press.

12-Floridi, L., Cowls, J., Beltrametti, M., Chatila, R., Chazerand, P., Dignum, V., Luetge, C., Madelin, R., Pagallo, U., Rossi, F., Schafer, B., Valcke, P., & Vayena, E. (2018). AI4People—An ethical framework for a good AI society: Opportunities, risks, principles, and recommendations. Minds and Machines, 28(4).

13-Floridi, L., & Cowls, J. (2019). A unified framework of five principles for AI in society. Harvard Data Science Review, 1(1).

14-Foucault, M. (1979). Discipline and punish: The birth of the prison. Vintage Books.

15-Gilligan, C. (1982). In a different voice: Psychological theory and women's development. Harvard University Press.

16-Gunkel, D. J. (2012). The machine question: Critical perspectives on AI, robots, and ethics. MIT Press.

17-Habermas, J. (1990). Moral consciousness and communicative action. MIT Press.

18-Habermas, J. (1996). Between facts and norms: Contributions to a discourse theory of law and democracy. MIT Press.

19-Heidegger, M. (1977). The question concerning technology and other essays. Harper & Row.

20-Jobin, A., Ienca, M., & Vayena, E. (2019). The global landscape of AI ethics guidelines. Nature Machine Intelligence, 1.

21-Jonas, H. (1984). The imperative of responsibility: In search of an ethics for the technological age. University of Chicago Press.
22-Kant, I. (1997). Groundwork of the metaphysics of morals. Cambridge University Press.
23-Kant, I. (1998). Groundwork of the metaphysics of morals (M. Gregor, Trans.). Cambridge University Press.
24-McCarthy, J. (2007). What is artificial intelligence? Stanford University.
25-Mill, J. S. (1998). Utilitarianism. Oxford University Press.
26-Noddings, N. (1984). Caring: A feminine approach to ethics and moral education. University of California Press.
27-OECD. (2019). Recommendation of the Council on Artificial Intelligence (OECD/LEGAL/0449). OECD.
28-OECD. (2024). Governing with artificial intelligence: Are governments ready? OECD Publishing.
29-Organisation for Economic Co-operation and Development. (2019). Recommendation of the Council on Artificial Intelligence (OECD/LEGAL/0449). OECD Legal Instruments.
30-Putnam, H. (1975). Minds and machines. Prentice Hall.
31-Rawls, J. (1971). A theory of justice. Harvard University Press.
32-Rawls, J. (1999). A theory of justice (Rev. ed.). Harvard University Press.
33-Russell, S. (2019). Human compatible: Artificial intelligence and the problem of control. Viking.
34-Russell, S., & Norvig, P. (2020). Artificial intelligence: A modern approach (4th ed.). Pearson.
35-Searle, J. R. (1980). Minds, brains, and programs. Behavioral and Brain Sciences, 3(3).
36-Turing, A. M. (1950). Computing machinery and intelligence. Mind, 59(236).
37-UNESCO. (2021). Recommendation on the ethics of artificial intelligence. UNESCO.
38-United Nations. (2024). Global Digital Compact. United Nations.

39-United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. (2022). Recommendation on the ethics of artificial intelligence. UNESCO. (Original recommendation adopted November 23, 2021).

40-Vallor, S. (2016). Technology and the virtues: A philosophical guide to a future worth wanting. Oxford University Press.

41-World Economic Forum. (2023). The future of jobs report 2023. World Economic Forum.